قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٤٢ لسنة ٢٠١٠

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/٢/١١ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان ، والتى تقدم الحكومة اليابانية بمقتضاها منحة للمساهمة فى تنفيذ مشروع تقديم الطاقة النظيفة عن طريق نظام توليد الطاقة الشمسية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطابات المتبادلة ، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/٢/١١ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والتى تقدم الحكومة اليابانية بمقتضاها منحة قيمتها ٩٧٠ مليون ين ياباني للمساهمة فى تنفيذ مشروع تقديم الطاقة النظيفة عن طريق نظام توليد الطاقة الشمسية ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٤٣١ هـ

(الموافق ٢٩ مايو سنة ٢٠١٠ م) .

حسنى مبارك

القاهرة فى ١١ فبراير ٢٠١٠

صاحبة السعادة

السيدة / فايزة أبو النجا

وزيرة التعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى تمت مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، ودعم الجهود التى تقوم بها حكومة جمهورية مصر العربية لمواجهة التغيرات المناخية ، مع التركيز على التكيف والتصدى للتغيرات المناخية ، بالإضافة إلى تحسين سبل الوصول للطاقة النظيفة ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - (١) بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع تقديم الطاقة النظيفة عن طريق نظام توليد الطاقة الشمسية (ويشار إليه فيما يلى بـ « البرنامج ») بواسطة جمهورية مصر العربية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة قيمتها تسعمائة وسبعون مليون ين يابانى (٩٧٠ مليون ين يابانى) ، (ويشار إليها فيما يلى بـ « المنحة ») .

(٢) ستتاح المنحة من خلال إبرام اتفاق منحة بين كل من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها والوكالة اليابانية للتعاون الدولى (جايكا) (ويشار إليها فيما يلى بـ « اتفاق المنحة ») .

(٣) شروط وبنود المنحة ، وكذا إجراءات استخدامها سيحكمها اتفاق المنحة المندرج تحت إطار الترتيبات الحالية .

٢ - تتاح المنحة للاستخدام خلال فترة يحددها اتفاق المنحة إذا تطلب الأمر ، بشرط أن تكون هذه الفترة ما بين دخول اتفاق المنحة حيز النفاذ وحتى ٣١ مايو ٢٠١١

٣ - (١) تستخدم حكومة جمهورية مصر العربية المنحة وفائدتها المتراكمة على الوجه المناسب ، فقط ومن أجل شراء المنتجات والخدمات اللازمة لتنفيذ البرنامج (ويشار إليهما فيما يلى إجمالا بـ « المكونات ») لتغطية أية مدفوعات قد يتطلبها تنفيذ البرنامج ، ويحدد اتفاق المنحة هذه المدفوعات إن وجدت ، بشرط أن تكون هذه المنتجات من دول المنشأ المصرح بها ، وأن تقدم هذه الخدمات من خلال رعايا دول المنشأ المصرح بها (ويقصد بمصطلح « الرعايا » عند استخدامه فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو المؤسسات الاعتبارية اليابانية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون فى حالة استخدام عبارة « الرعايا اليابانيون » ، والأشخاص الطبيعيون والمؤسسات الاعتبارية لرعايا دول أخرى غير اليابان فى حالة استخدام عبارة « رعايا دول أخرى غير اليابان ») .

(٢) يتم تحديد نطاق دول المنشأ المصرح بها والمشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه من خلال الاتفاق بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

٤ - بهدف ضمان كفاءة وسهولة وملاءمة عملية شراء المكونات ، وكذا بغية تقديم الدعم اللازم لحكومة جمهورية مصر العربية ، تبرم حكومة جمهورية مصر العربية عقداً لتوظيف وكيل مستقل وذى كفاءة (ويشار إليه فيما يلى بـ « الوكيل ») ليتصرف نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية وفقًا لأحكام اتفاق المنحة ، وتقوم الجايكا بالتصديق كتابيا على عقد التوظيف المشار إليه ليكون صالحًا فى كل ما يتعلق بالمنحة وفائدتها المتراكمة .

٥ - تقوم الجايكا بتنفيذ المنحة ، وفقًا لأحكام اتفاق المنحة ، عن طريق أداء مدفوعات بالين اليابانى فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك باليابان الذى تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

٦ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(أ) ضمان سرعة التفريغ والإفراج الجمركى للمنتجات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ فى موانئ التفريغ بجمهورية مصر العربية ، وكذلك المساعدة فى تسهيل النقل الداخلى لهذه المنتجات بها .

(ب) إعادة المبلغ المتبقى فى الحساب المشار إليه فى الفقرة ٥ للجايكا وفقًا للشروط المنصوص عليها فى اتفاق المنحة .

(جـ) ضمان إعفاء شراء المكونات ، وكذا عقد توظيف الوكيل ، من الضرائب الجمركية ، والضرائب الداخلية ، والرسوم المالية الأخرى التى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية .

(د) منح الرعايا اليابانيين ، وأى من رعايا دولة ثالثة ، أو كلا هما ، بما فى ذلك الرعايا اللذين يقوم الوكيل بتوظيفهم ، والتى تتطلب الحاجة الاستعانة بخدمات أى منهم فيما يتعلق بتوريد المكونات ، تمنحهم حكومة جمهورية مصر العربية التسهيلات اللازمة لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم .

(هـ) موافاة الجايكا - من خلال الوكيل - بتقرير كتابى معد وفقًا لنموذج مقبول لدى الجايكا حول المعاملات التى تتم على الحساب المشار إليه فى الفقرة (٥) وفقًا للشروط المنصوص عليها فى اتفاق المنحة .

(و) ضمان صيانة واستخدام المكونات بكفاءة وفاعلية لغرض تنفيذ البرنامج .

(ز) تحمل كافة التكاليف - غير تلك التى تغطيها المنحة وفائدتها المتراكمة - التى يتطلبها تنفيذ البرنامج .

(ح) أن يؤخذ فى الاعتبار المعايير البيئية والاجتماعية عند تنفيذ البرنامج .

(٢) تمد حكومة جمهورية مصر العربية حكومة اليابان - عند الطلب - بالمعلومات اللازمة فيما يتعلق بالبرنامج .

(٣) تمتنع حكومة جمهورية مصر العربية عن فرض أية قيود قد تعوق المنافسة العادلة والحرة بين شركات الشحن والتأمين البحرى فيما يتعلق بالشحن والتأمين البحرى للمنتجات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣

(٤) لا يعاد تصدير المنتجات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ من جمهورية مصر العربية .

٧ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن الترتيبات الحالية أو يتعلق بها .

وأتشرف بأن أقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، والتى تؤكد الترتيبات السابقة ، اتفاقًا بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ، ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

كاورو إيشيكاوا

(توقيع)

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ١١ فبراير ٢٠١٠

صاحب السعادة

السيد / كاورو إيشيكاوا

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتى تنص على ما يلى :

« أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى تمت مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، ودعم الجهود التى تقوم بها حكومة جمهورية مصر العربية لمواجهة التغيرات المناخية ، مع التركيز على التكيف والتصدى للتغيرات المناخية ، بالإضافة إلى تحسين سبل الوصول للطاقة النظيفة ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية .

١ - (١) بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع تقديم الطاقة النظيفة عن طريق نظام توليد الطاقة الشمسية (ويشار إليه فيما يلى بـ « البرنامج ») بواسطة جمهورية مصر العربية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة قيمتها تسعمائة وسبعون مليون ين يابانى (٩٧٠ مليون ين يابانى) ، (ويشار إليها فيما يلى بـ « المنحة ») .

(٢) ستتاح المنحة من خلال إبرام اتفاق منحة بين كل من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها والوكالة اليابانية للتعاون الدولى (جايكا) (ويشار إليها فيما يلى بـ « اتفاق المنحة ») .

(٣) شروط وبنود المنحة ، وكذا إجراءات استخدامها سيحكمها اتفاق المنحة المندرج تحت إطار الترتيبات الحالية .

٢ - تتاح المنحة للاستخدام خلال فترة يحددها اتفاق المنحة إذا تطلب الأمر ، بشرط أن تكون هذه الفترة ما بين دخول اتفاق المنحة حيز النفاذ وحتى ٣١ مايو ٢٠١١

٣ - (١) تستخدم حكومة جمهورية مصر العربية المنحة وفائدتها المتراكمة على الوجه المناسب ، فقط ومن أجل شراء المنتجات والخدمات اللازمة لتنفيذ البرنامج (ويشار إليهما فيما يلى إجمالاً بـ « المكونات ») ، وكذلك لتغطية أية مدفوعات قد يتطلبها تنفيذ البرنامج ، ويحدد اتفاق المنحة هذه المدفوعات إن وجدت ، بشرط أن تكون هذه المنتجات من دول المنشأ المصرح بها ، وأن تقدم هذه الخدمات من خلال رعايا دول المنشأ المصرح بها (ويقصد بمصطلح « الرعايا » عند استخدامه فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو المؤسسات الاعتبارية اليابانية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون فى حالة استخدام عبارة « الرعايا اليابانيون » ، والأشخاص الطبيعيون والمؤسسات الاعتبارية لرعايا دول أخرى غير اليابان فى حالة استخدام عبارة « رعايا دول أخرى غير اليابان ») .

(٢) يتم تحديد نطاق دول المنشأ المصرح بها والمشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه من خلال الاتفاق بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

٤ - بهدف ضمان كفاءة وسهولة وملاءمة عملية شراء المكونات ، وكذا بغية تقديم الدعم اللازم لحكومة جمهورية مصر العربية ، تبرم حكومة جمهورية مصر العربية عقداً لتوظيف وكيل مستقل وذى كفاءة (ويشار إليه فيما يلى بـ « الوكيل ») ليتصرف نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية وفقًا لأحكام اتفاق المنحة ، وتقوم الجايكا بالتصديق كتابيًا على عقد التوظيف المشار إليه ليكون صالحًا فى كل ما يتعلق بالمنحة وفائدتها المتراكمة .

٥ - تقوم الجايكا بتنفيذ المنحة ، وفقًا لأحكام اتفاق المنحة ، عن طريق أداء مدفوعات بالين اليابانى فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك باليابان الذى تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

٦ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(أ) ضمان سرعة التفريغ والإفراج الجمركى للمنتجات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ فى موانئ التفريغ بجمهورية مصر العربية ، وكذلك المساعدة فى تسهيل النقل الداخلى لهذه المنتجات بها .

(ب) إعادة المبلغ المتبقى فى الحساب المشار إليه فى الفقرة (٥) للجايكا وفقًا للشروط المنصوص عليها فى اتفاق المنحة .

(جـ) ضمان إعفاء شراء المكونات ، وكذا عقد توظيف الوكيل ، من الضرائب الجمركية ، والضرائب الداخلية ، والرسوم المالية الأخرى التى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية .

(د) منح الرعايا اليابانيين ، وأى من رعايا دولة ثالثة ، أو كلا هما ، بما فى ذلك الرعايا اللذين يقوم الوكيل بتوظيفهم ، والتى تتطلب الحاجة الاستعانة بخدمات أى منهم فيما يتعلق بتوريد المكونات ، تمنحهم حكومة جمهورية مصر العربية التسهيلات اللازمة لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم .

(هـ) موافاة الجايكا - من خلال الوكيل - بتقرير كتابى معد وفقًا لنموذج مقبول لدى الجايكا حول المعاملات التى تتم على الحساب المشار إليه فى الفقرة (٥) وفقًا للشروط المنصوص عليها فى اتفاق المنحة .

(و) ضمان صيانة واستخدام المكونات بكفاءة وفاعلية لغرض تنفيذ البرنامج .

(ز) تحمل كافة التكاليف - غير تلك التى تغطيها المنحة وفائدتها المتراكمة - التى يتطلبها تنفيذ البرنامج .

(ح) أن يؤخذ فى الاعتبار المعايير البيئية والاجتماعية عند تنفيذ البرنامج .

(٢) تمد حكومة جمهورية مصر العربية حكومة اليابان - عند الطلب - بالمعلومات اللازمة فيما يتعلق بالبرنامج .

(٣) تمتنع حكومة جمهورية مصر العربية عن فرض أية قيود قد تعوق المنافسة العادلة والحرة بين شركات الشحن والتأمين البحرى فيما يتعلق بالشحن والتأمين البحرى للمنتجات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣

(٤) لا يعاد تصدير المنتجات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ من جمهورية مصر العربية .

٧ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن الترتيبات الحالية أو يتعلق بها .

وأتشرف بأن أقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، والتى تؤكد الترتيبات السابقة ، اتفاقًا بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ، ولكل منها نفس الحجية، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

كما أتشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة بالرد تشكلان اتفاقًا بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

حررت هذه المذكرة باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ، ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

فايزة أبو النجا

(توقيع)

وزيرة التعاون الدولى

جمهورية مصر العربية